ليبلغ الرصيد التراكمي للتسهيلات الائتمانية المقدمة للمقيمين وغير المقيمين مستوى 65,06 مليار دينار بنهاية أبريل

1,3 مليار دينار قروضاً جديدة مُنحت خلال 4 أشهر

■ 2,77 مليار دينار ودائع جديدة للمقيمين وغير المقيمين استقبلتها البنوك في 4 أشهر ■ ارتفاع القروض الإسكانية لتصل إلى 17,47 مليار دينار بنهاية أبريل الماضي

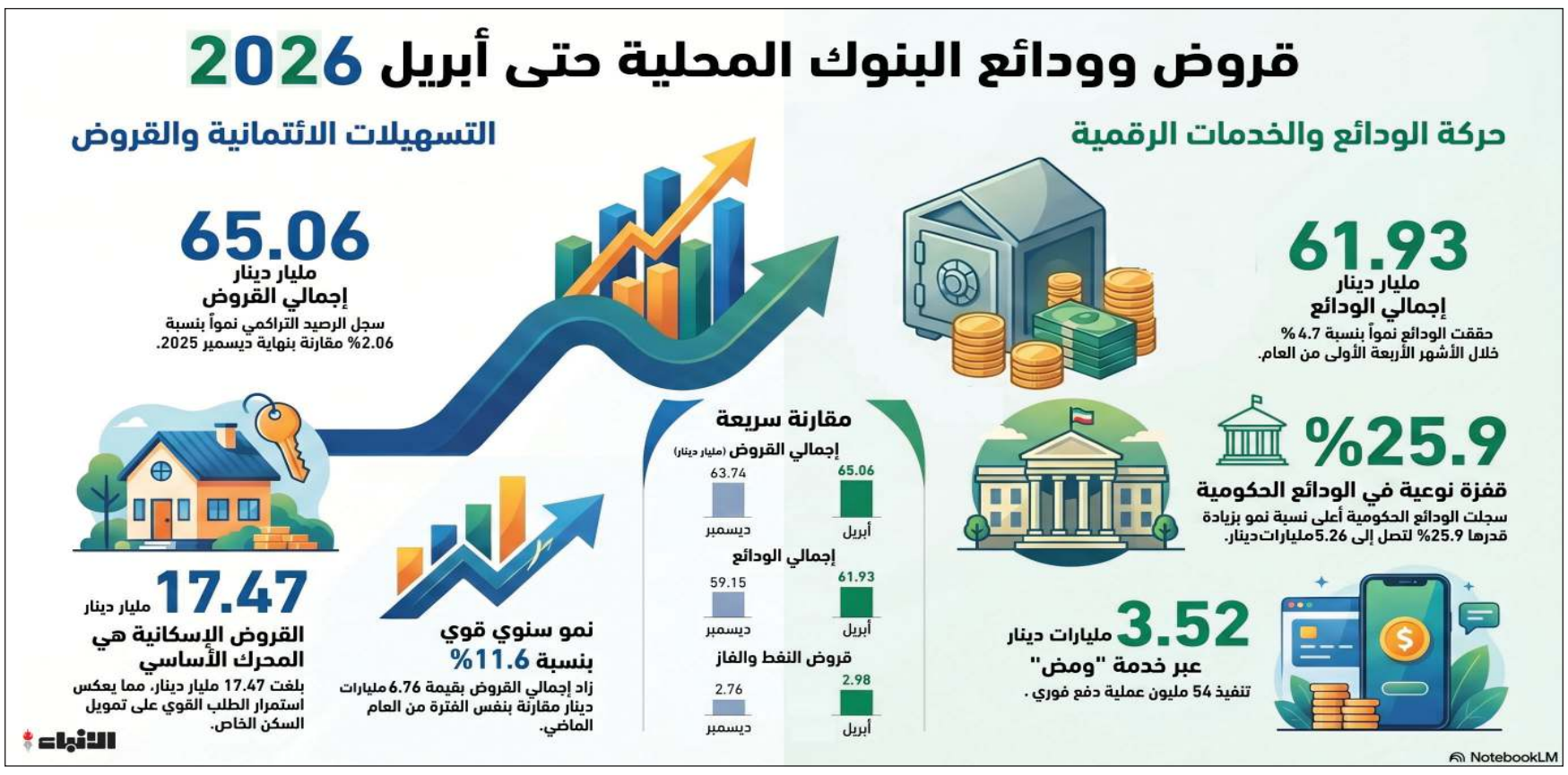

علاء مجيد

كشفت بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، عن ارتفاع إجمالي القروض الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي بقيمة 1,31 مليار دينار، ليصل الرصيد التراكمي للتسهيلات الائتمانية إلى مستويات 65,06 مليار دينار بنهاية أبريل الماضي، مقارنة بمستوياته في نهاية ديسمبر 2025 والبالغة 63,74 مليار دينار، وبنمو نسبته 2,06٪.

وعلى أساس سنوي، ارتفع إجمالي القروض بنسبة 11,6٪، وبقيمة 6,76 مليارات دينار، مقارنة بـ58,29 مليار دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي.

وتفصيلا، سجلت القروض الممنوحة للمقيمين 54,29 مليار دينار بنهاية أبريل الماضي، بارتفاع بقيمة 1,11 مليار دينار وبنسبة 2,1٪ مقارنة برصيدها البالغ 53,18 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025، فيما سجلت القروض الممنوحة لغير المقيمين 10,76 مليارات دينار بنهاية الشهر الماضي، بزيادة بقيمة 201 مليون دينار وبنسبة نمو 1,9٪ مقارنة برصيدها البالغ 10,56 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي.

وجاءت زيادة حجم القروض الممنوحة بالبلاد للمقيمين وغير المقيمين خلال الفترة من يناير حتى أبريل الماضيين بدعم من زيادة القروض الإسكانية، وهي قروض شخصية طويلة الأجل لا تتجاوز مدتها 15 سنة، تقدم للعميل بغرض شراء أو بناء أو ترميم سكن خاص، حيث بلغت مستوى 17,47 مليار دينار بنهاية أبريل الماضي، بارتفاع بقيمة 198 مليون دينار وبنمو 1,15٪، مقارنة برصيدها البالغ 17,27 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025.

ويقصد بـ «غير المقيمين» الأشخاص غير الكويتيين الذين لم يحصلوا على إذن عمل أو تصاريح إقامة، والشركات والمنشآت التجارية الأجنبية غير المقامة بالكويت والمرخص لها من وزارة التجارة والصناعة، أو الجهات المختصة، بما في ذلك الشركات الأجنبية التي تقوم بتنفيذ أعمال بموجب عقود خاصة مع الحكومة، وكذلك الهيئات الديبلوماسية الأجنبية والهيئات التابعة لها.

الى ذلك تراجعت التسهيلات الاستهلاكية الممنوحة بالكويت بنهاية أبريل الماضي بنحو 32 مليون دينار، بانخفاض 1,54٪، ليصل رصيدها التراكمي إلى 2,04 مليار دينار مقارنة بـ 2,07 مليار دينار في ديسمبر الماضي، وبلغ إجمالي رصيد التسهيلات الشخصية بنهاية الشهر الماضي مستوى 20,14 مليار دينار، مرتفعة بواقع 118 مليون دينار، وبنسبة نمو 0,59٪، وذلك مقارنة بمستواها البالغ 20,03 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025.

وأشارت البيانات إلى زيادة القروض الموجهة لشراء أوراق مالية خلال الفترة من يناير حتى أبريل الماضيين، لتسجل مستوى 4,81 مليارات دينار بنهاية الشهر الماضي، مقارنة بـ4,81 مليارات دينار نهاية ديسمبر 2025، وبنمو بلغ 0,06٪، وبقيمة 3 ملايين دينار.

وبلغ إجمالي التسهيلات المقدمة لقطاع النفط والغاز خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي مستويات الـ 2,98 مليار دينار، مقارنة ب 2,76 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025، وبنسبة نمو بلغت 7,85٪، وبقيمة 217 مليون دينار.

وأوضحت البيانات تراجع قروض للبنوك بنهاية أبريل الماضي لتسجل مستوى 5,4 مليارات دينار بنهاية الشهر الماضي، مقارنة بـ5,41 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025، وبنسبة انخفاض بلغت 0,3٪ وبقيمة 15 مليون دينار.

نمو الودائع

وعلى صعيد الودائع، أظهرت بيانات «المركزي» عن ارتفاع الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل المقيمين وغير المقيمين خلال الفترة من يناير حتى أبريل من العام الحالي، لتبلغ 61,93 مليار دينار، مقارنة بمستوياتها المسجلة في ديسمبر 2025 والبالغة 59,15 مليار دينار، وبارتفاع قيمته 2,77 مليار دينار وبنسبة نمو 4,7٪.

وعلى أساس سنوي، ارتفعت الودائع خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي بقيمة 5,7 مليارات دينار وبنسبة نمو 10,1٪ مقارنة بـ 56,23 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

وتفصيلا، ارتفعت الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل المقيمين بنهاية أبريل 2026، لتسجل مستوى 55,65 مليار دينار بنهاية الشهر الماضي بنمو 5,3٪ وبقيمة 2,8 مليار دينار مقارنة بـ52,85 مليار دينار في ديسمبر الماضي.

فيما تراجعت الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل غير المقيمين خلال الفترة من يناير حتى أبريل الماضيين، لتصل إلى مستوى 6,28 مليارات دينار بانخفاض 0,35٪ وبقيمة 22 مليون دينار مقارنة بـ6,3 مليارات دينار في ديسمبر 2025.

وأظهرت البيانات أن ارتفاع الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل المقيمين وغير المقيمين، بنهاية أبريل الماضي، جاء مدفوعا بزيادة ودائع القطاع الخاص بالدينار لتصل إلى 39,39 مليار دينار مقارنة بـ 39,05 مليار دينار في ديسمبر 2025، وبنسبة زيادة بلغت 0,87٪ وبقيمة 340 مليون دينار.

وأشارت البيانات إلى زيادة ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنهاية أبريل الماضي بقيمة 306 ملايين دينار ليصل رصيد الودائع بالعملات الأجنبية إلى 6,42 مليارات دينار، مقارنة بـ 6,11 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي وبنمو نسبته 5٪.

فيما ارتفعت ودائع المؤسسات العامة المالية وغير المالية خلال الأربعة أشهر الأولى، لتصل إلى 10,85 مليارات دينار مقارنة بـ 9,81 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025، بقيمة ارتفاع 1,04 مليار دينار وبنسبة نمو 10,6٪.

وكشفت بيانات «المركزي» عن زيادة الودائع الحكومية خلال الفترة من يناير حتى أبريل 2026، لتصل إلى 5,26 مليارات دينار مقارنة بـ 4,18 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي وبنسبة نمو بلغت 25,9٪ وبقيمة 1,08 مليار دينار.

3,52 مليارات دينار.. تحويلات «ومض»

بلغت قيمة عمليات خدمات الدفع الآني (ومض) خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، 3,52 مليارات دينار.

كما سجل عدد العمليات خلال الفترة من يناير وحتى أبريل 2025، بنحو 54,05 مليون عملية.

إضافة مشاريع بقيمة 10 مليارات دولار ترفع سوق المشاريع في البلاد إلى 239 مليار دولار

الكويت وقّعت عقود مشاريع بقيمة 481 مليون دولار في أبريل

كشفت مجلة ميد عن أن الكويت وقعت عقودا بقيمة 481 مليون دولار خلال شهر أبريل الماضي، تصدرها عقد بقيمة 371 مليون دولار طرحته وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة لتوريد وتركيب وتشغيل وصيانة المرحلة الثانية من محطة تحلية مياه البحر بتقنية التناضح العكسي في الدوحة.

وعلى مستوى ترسيات العقود في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قالت المجلة أن العقود الموقعة خلال شهر أبريل الماضي بلغت ما قيمته 10,3 مليارات دولار، انخفاضا من 18,9 مليار دولار في الشهر السابق، وذلك خلال فترة اتسمت بصراع جيوسياسي وتقلبات ناتجة عن الحرب مع إيران.

وتقوم الحكومات الإقليمية بإجراء تعديلات للحد من تأثير هذه الظروف.

وذكرت أن دولة الإمارات، تعد من اللاعبين الرئيسيين في سوق المشاريع الإقليمي، ورغم ارتفاع التكاليف، لاتزال سلاسل الإمداد تعاني من ضغوط، فيما تبقى المنافسة قوية، ويعود ذلك جزئيا إلى الصراع. ويستجيب العملاء من خلال صفقات مرنة، وشراكات طويلة الأجل، وأساليب تسليم متكاملة لإدارة المخاطر والحفاظ على سير المشاريع، وفي السعودية، قامت الحكومة بتسريع تحولها بعيدا عن الإنفاق الرأسمالي المرتبط بالمشاريع الاستعراضية نحو أولويات قابلة للتمويل والتنفيذ.

وبناء على ذلك، سجلت المنطقة ترسية عقود على عدد من المشاريع البارزة خلال فترة الصراع، حيث وقعت السعودية عقدين في أبريل لتنفيذ موقع إكسبو الرياض 2030 ومشروع «ترامب بلازا جدة» بقيمة مليار دولار، فيما وقعت الإمارات عقدين بقيمة 4 مليارات دولار في مارس لمشاريع غاز.

من جهة ثانية، سجل مؤشر مشاريع الخليج الصادر عن MEED نموا للشهر الرابع عشر على التوالي خلال فترة الأسابيع الخمسة الممتدة من 10 أبريل إلى 15 مايو، مستأنفا مسار الصعود بمعدل نمو بلغ 1,3٪، مقارنة بمعدل شبه متوقف عند 0,1٪ خلال ذروة فترة الصراع.

الصورة مولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي

وحتى منتصف مايو، أضاف المؤشر قيمة إجمالية بلغت 61,9 مليار دولار، مدفوعة بتوسع قيمة المشاريع في كل من الإمارات وعمان والسعودية والكويت، حيث نما سوق المشاريع في الإمارات بنسبة 2,2٪، ما يعادل 27,8 مليار دولار، وسجل السوق العماني أعلى نسبة نمو، بزيادة بلغت 4,7٪ مدعوما بإجمالي قيمة مشاريع بلغ 15,6 مليار دولار.

ومن أبرز المشاريع المساهمة، مجمع متكامل للألمنيوم الأخضر بقيمة 6,2 مليارات دولار قيد الدراسة في الدقم، إلى جانب دراسة مشروع طاقة رياح بقيمة 2,5 مليار دولار ومحطة طاقة شمسية بقيمة 1,3 مليار دولار لتغذية مجمع الأمونيا الخضراء في صلالة.

وفي الكويت، أدت إضافة مشاريع بقيمة 10 مليارات دولار إلى توسع ملحوظ بنسبة 4,3٪، رفعت إجمالي السوق إلى نحو 239 مليار دولار، مدفوعة بشكل رئيسي بتوضيح ومراجعة تصاعدية لميزانية مشروع مدينة الصابرية المخطط له لتصل إلى 22 مليار دولار، ويعد هذا المشروع الحضري، قد أعيد إحياؤه، ومن المخطط أن يوفر 52 ألف وحدة سكنية إلى جانب مساحات تجارية ومرافق وخدمات.

أما في السعودية، فقد أضاف السوق زيادة متواضعة بنسبة 0,6٪، ما يعادل 12,6 مليار دولار إلى سوق يقدر بنحو تريليوني دولار، وكان من أبرز المشاريع إطلاق تصميم مشروع جوهرة العروس السكني بقيمة 2,1 مليار دولار من قبل أمانة جدة.

64 مليون دينار تدفقات أجنبية تم ضخها خلال مزاد الإغلاق

مراجعة «MSCI» تقفز بسيولة البورصة إلى 155,7 مليون دينار

شريف حمدي

قفزت سيولة البورصة في جلسة أمس الختامية لتعاملات الأسبوع نظرا لتعطل السوق بمناسبة عيد الأضحى المبارك، وذلك بنسبة 41,5٪ بإجمالي 155,7 مليون دينار على وقع المراجعة الدورية الثانية لهذا العام لأوزان الأسهم الكويتية ضمن مؤشر «MSCI»، وذلك مقارنة بجلسة أول من أمس الأحد والتي تقدر سيولتها بـ 110 ملايين دينار.

واستحوذ السوق الأول على 107,1 ملايين دينار من السيولة تشكل 69٪ من الإجمالي، مقابل 48,6 مليون دينار للسوق الرئيسي.

واستهدفت السيولة الأجنبية الأسهم المدرجة ضمن مكونات مؤشر السوق الأول خلال مزاد الإغلاق، إذ بلغت السيولة الأجنبية 64 مليون دينار، تمثل 41٪ من إجمالي السيولة التي استقبلها سوق الأسهم الكويتي أمس، حيث كانت محصلة السوق قبل مزاد الإغلاق 91,8 مليون دينار بواقع 47,8 مليون دينار للسوق الأول و43,9 مليون دينار للسوق الرئيسي.

وتركزت السيولة على الأسهم القيادية بشكل لافت على وقع مراجعة الأوزان النسبية للمؤشر العالمي، حيث جاء بصدارة الأسهم الأكثر استحواذا على التدفقات أمس سهم بيت التمويل الكويتي بـ 33,3 مليون دينار تشكل 21,3٪ من الإجمالي، تلاه سهم بنك الكويت الوطني بـ 22,2 مليون دينار تشكل 14,2٪ من الإجمالي، ثم حل سهم شركة الصفاة بـ 7,6 ملايين دينار، وسهم التنظيف بـ 6 ملايين دينار، ثم سهم زين بـ 5,1 ملايين دينار.

يذكر ان مراجعة MSCI للبورصة الكويتية قبل نهاية فبراير الماضي نتجت عنها تدفقات أجنبية بـ 29,7 مليون دينار، علما أن مراجعات العام الماضي نتجت عنها تدفقات بنحو 157 مليون دينار، من خلال إعادة تقييم أوزان الأسهم، ما يؤدي إلى دخول أو خروج سيولة من وإلى الأسهم المدرجة.

وفي سياق متصل، تباين أداء مؤشرات البورصة أمس جراء عمليات تصريف سيطرت على مجريات التداول، ما أدى إلى تراجع أداء مؤشر السوق الأول بـ 68,9 نقطة بنسبة 0,74٪ ليصل المؤشر إلى 9304 نقاط، فيما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بـ 19,8 نقطة بنسبة 0,23٪ ليصل إلى 8666 نقطة، أما المؤشر العام للسوق فتراجع بنسبة 0,58٪ بخسارة 51,2 نقطة ليصل إلى 8815 نقطة.

ومع تباين أداء مؤشرات السوق، تراجعت القيم السعرية لأسهم 70 شركة مقابل ارتفاعها لأسهم 48 شركة، فيما استقرت القيم السعرية لأسهم 13 من الأسهم المتداولة أمس، وتعكس هذه الأرقام تباينا في أداء المؤشرات الوزنية لقطاعات السوق التي ارتفع 7 منها تصدرها قطاع تكنولوجيا بـ 5,2٪ ثم قطاع رعاية صحية بـ 2,7٪، في مقابل تراجع المؤشرات الوزنية لـ 6 قطاعات تصدرها منافع بـ 4,7٪.

وبلغت القيمة الرأسمالية للسوق أمس 52,79 مليار دينار، انخفاضا من 53,10 مليار دينار أول من أمس الأحد.

وكان لافتا، ارتفاع أحجام التداول بنسبة 22٪ أمس ببلوغ كميات الأسهم المتداولة 515 مليون سهم مقابل 422 مليون سهم في جلسة أول من أمس.